جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

AL-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

الزراعة المصرية والعولمة

د. زكى محمود حسين
باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى
مركز البحوث الزراعية

الزراعة المصرية والعولمة

د. زكى محمود حسين[1]

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعى من أهم قطاعات التنمية الاقتصادية فى مصر ، حيث يمثل الناتج الزراعى حوالى ١٩ % من اجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٩٨ ، ويستوعب هذا القطاع نحو ٣٣ % من جملة القوى العاملة ، ويقوم هذا القطاع بتوفير الغذاء والكساء للسكان ، بالاضافة الى المواد الخام اللازمة للكثير من الصناعات وبصفة خاصة الصناعات الغذائية والمنسوجات، وكذلك الدور الذى يلعبه فى تجارة مصر الخارجية .

ومن المتوقع ان يزداد اهمية القطاع الزراعى فى السنوات القادمة ، نظرا لما يحدث على الساحة الدولية ،والذى اصبح العالم الان منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تزداد اتساعا طبقا للنظام الاقتصادى الموحد الذى تعتمد فيه كل دول العالم بعضها على البعض الاخر سواء كان ذلك فى الخامات او السلع المصنعة او الاسواق او رؤوس الاموال او العمالة و الخبرة الفنية وهو ما يعرف بالعولمة Globalization والتى ظهرت بعد تفكك النظام الشيوعى وكتلته فى كل من الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية من جهة وقيام منظمة التجارة العالمية وظهور التكتلات او الكيانات الاقتصادية الاقليمية الكبيرة من جهة اخرى ونظرا لان مصر ليست بمعزل عن الساحة الدولية فانها سوف تؤثر وتتاثر بالنظم العالمية الجديدة – الامر

---

(١) باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

الذى يتطلب ان يتكيف الاقتصاد المصرى بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة مع هذا النظام العالمى الجديد.

مشكلة البحث:

اتجه العالم الآن الى التكتل والاندماج مع بعضه البعض وفقا لنظام محدد يحكم جميع الدول وهو ما يعرف بالعولمة، ومن هنا كان لابد للقطاع الزراعى المصرى أن يتكيف مع هذا النظام العالمى الجديد والاندماج فيه ، وهذا يتطلب تنمية هذا القطاع وزيادة قدرته الانتاجية والتنافسية.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على الوضع الحالى للقطاع الزراعى المصرى ، وتحديد المقومات المطلوبة لكى يستطيع هذا القطاع مواجهة التحديات العالمية والدخول فى البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة " العولمة ".

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد هذا البحث على اسلوب التحليل الاقتصادى الوصفى للمتغيرات الاقتصادية، وتم الحصول على البيانات من قطاع الشؤن الاقتصادية بوزارة الزراعة ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ونقطة التجارة الدولية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، والتقارير السنوية للبنك الدولى ، بالاضافة الى بعض الدراسات والابحاث المعنية بهذا الموضوع.

الأهداف الاقتصادية للعولمة:

تعنى العولمة أن ترتبط جميع دول العالم ببعضها من خلال نظام عام تخضع له كافة هذه الدول ، والعولمة كعملية مادية هى أن تصبح لجميع السلع الاقتصادية والموارد حرية الانتقال والتبادل عبر الحدود دون قيود أو معوقات وفقا لقواعد عامة منظمة لها ، وينطبق هذا المبدأ على معظم الخدمات مثل التمويل ورأس المال بما فى ذلك انتقال التكنولوجيا والاختراعات والمعلومات.

ومنذ بداية الثمانينات بدأت الدول المتقدمة الاعداد للتكيف مع التغيرات والمعطيات الجديدة المتوقعة على صعيد العلاقات الدولية وظهر مصطلح التكيف الهيكلى Structural Adjustment ليأخذ مكانه فى المناقشات السياسية والاقتصادية وهو ما يعنى كيفية اعداد الهياكل والمؤسسات القومية وتعديلها بما فيها القواعد المنظمة لعملها كى يسهل اندماجها فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

ونظرا لما تحمله العولمة من مناخ جديد تظهر فيه بوضوح حدة المنافسة العالمية نتيجة لإزالة الحواجز والمعوقات التى تعوق تبادل السلع والخدمات فان الشغل الشاغل للجميع هو التواجد على الساحة العالمية .

وهناك أهداف اقتصادية للعولمة يمكن ايجازها فيما يلى:

١. نظرا لأن التجارة الحرة التى تسود فيها شروط المنافسة التامة وتتلاشى فيها جميع الحواجز والمعوقات تؤدى الى امكانية تحقيق التخصص وتقسيم العمل عالميا على أساس الميزة النسبية لتكاليف الانتاج – فان ذلك من شأنه تعظيم حجم التجارة العالمية وتحقيق الأرباح لجميع

المتعاملين فى التبادل التجارى الدولى ، وينطبق هذا أيضا على الخدمات أى قطاعات التمويل والتأمين والنقود والتكنولوجيا والاتصالات ونظم المعلومات – أى أن تحرير هذه القطاعات يؤدى الى تعظيم العائد منها عالميا وتحقيق أقص استفادة.

٢. تحقيق التوظف الامثل للموارد عالميا من خلال المنافسة العالمية وذلك نتيجة ازالة القيود والمعوقات على النشاط الاقتصادى العالمى وحرية انتقال السلع والموارد.

٣. خلق قواعد أفضل للتعامل الدولى، بالإضافة إلى التنبؤ بالظروف الاقتصادية.

الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية:

تشير معظم الدراسات التى أجريت فى الفترة الأخيرة أن هذه الآثار سوف تختلف من منطقة واخرى ، وقد أوضحت سكرتارية الجات أنه وحتى عام ٢٠٠٥ (ميعاد اتمام جولة أورجواى) ستزداد الأرباح العالمية من التجارة بمقدار ٥١٠ مليار دولار، وأن المستفيد الرئيسى من تحرير التجارة والخدمات فى المقام الأول دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ثم دول جنوب شرق آسيا والصين، ثم أمريكا اللاتينية.

أما الدول النامية فسوف يكون تأثير العولمة عليها مختلفا من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى وفقا لمدى قدرتها على الاندماج فى السوق العالمى فمثلا سوف تحقق بعض الدول مكاسب كبيرة مثل مناطق جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وسوف تحقق مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منافع

متوسطه نسبيه ، بينما من المتوقع أن تحقق معظم دول أفريقيا و دول الباسفيك خسائر كبيره من جراء العولمه .

كما تشير تقارير البنك الدولى أن هناك ١٥ دوله فقط من عدد الدول الناميه والبالغه فى التقارير٩٣ دوله اندمجت بدرجه كبيره فى الاقتصاد العالمى وهى دول ذات دخل مرتفع ، بينما هناك ٤٤ دوله ناميه تشكل حوالى ٢٥% من تعداد السكان فى الدول الناميه لم تحقق اندماجا ملموسا فى السوق العالمى وهى دول أفريقيا وجنوب أسيا، و هناك فئه أخرى عددها ٣٤ دوله ناميه تحقق درجه متوسطه من الأندماج و هى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و شرق أسيا و الباسيفيك .

وهناك آثار غير مباشرة للعولمة على الدول النامية من حيث نوعية العلاقات، حيث أن الاتجاه الآن هو ربط المساعدات التى تعطيها الدول المانحة بما يحقق لها منافع مثل تقليل تلوث البيئة عالميا، وتقييد حرية الدول النامية فى توجيه المساعدات بما يخدم أهدافها التنموية.

الموقف الحالى للقطاع الزراعى المصرى:

يمثل القطاع الزراعى فى مصر أحد الدعامات الهامة فى الاقتصاد المصرى، ولهذا فان الدولة توليه كل الاهتمام والرعاية، ويتجلى ذلك بوضوح فى زيادة الأراضى الزراعية وارتفاع انتاجية المحاصيل الزراعية بصورة ملحوظة فى السنوات الأخيرة، بالاضافة الى المشروعات العملاقة التى تنفذها الدولة حاليا مثل مشروع توشكى وشرق العوينات ودرب الأربعين، والمشروع القومى لتنمية شمال سيناء، ولهذا فلابد من السير فى

هـذا الـنهج حـتى يمكـن مواجهة المتغيرات العالمية الحالية والاندماج فى الأسواق العالمية.

وفـيما يلى سوف يستعرض البحث بعض المؤشرات فى القطاع الزراعى المصرى للوقوف على الوضع الراهن للزراعة المصرية:

تطور المساحة الزراعية والمحصولية فى مصر:

يشير الجدول رقم (١) الى زيادة المساحة الزراعية فى مصر من نحو ٥,٥ مليون فدان عام ١٩٧٧/٧٦ الى ٧,٨٥ مليون فـدان فى عام ٩٩/ ٢٠٠٠ ، أى بنسبة زيادة قدرها ٤٢,٧٣% وزادت المساحة المحصولية من نحو ١١,١ مليون فدان فى عام ١٩٧٧/٧٦ الى ١٣,٩٤ مليون فدان فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، أى بزيادة قدرها ٢٥,٥٩% ، وعلى الرغم من هذه الزيادة فى كل من المساحة الزراعية والمحصولية، الا أن معدل الزيادة السكانية كان أكبر من معدل الزيادة فى هذه المساحات ، حيث تشير بيانات الجدول رقـم (١) أن عدد السكان زاد من نحو ٣٨,٨ مليون نسمة فى عام ١٩٧٧/٧٩ الى نحو ٦٣ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠/٩٩ بنسبة زيادة قدرها ٦٢,٣٧% ، وعلى ذلك انخفض متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من نحو ٠,١٤ فدان فى عام ١٩٧٧/٧٦ الى ٠,١٢ فدان فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، كما انخفض متوسط نصيب الفرد من الرقعة المحصولية من نحو ٠,٢٩ فدان فى عام ٧٦ /١٩٧٧ الى نحو ٠,٢٢ فدان فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، هذا ويشير الجدول رقـم (٢) الى الرقعة المحصولية فى مصر مقسمة على العروات المختلفة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥- ٢٠٠٠/٩٩ ، ويلاحظ من هذا الجدول أن المتوسط السنوى للمساحة الشتوية بلغ نحو ٦,٢٤٧ مليون فدان يمثل ٤٥,١٧% من

جملة المساحة المحصولية ، وبلغ المتوسط السنوى للمساحة الصيفية نحو ٥,٨٧ مليون فدان يمثل ٤٢,٤٤% من جملة المساحة المحصولية ، بينما قدر المتوسط السنوى للمساحة النيلية بنحو ٦٥٧ ألف فدان ،أى بنسبة ٤,٧٥% ، كما قدر المتوسط السنوى لمساحة الجناين والنخيل نحو ١,٠٥٦ مليون فدان، أى بنسبة ٧,٦٤% من جملة المساحة المحصولية فى متوسط الفترة المشار إليها – وعلى ذلك يمكن القول أن معظم المساحات المحصولية فى مصر تزرع فى كل من العروة الشتوية والعروة الصيفية ، حيث يمثلان معا نحو ٨٧,٦١% من جملة المساحة المحصولية فى مصر.

جدول رقم (١) تطور كل من المساحة الزراعية والمحصولية
ومتوسط نصيب الفرد منهما فى مصر خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦-٢٠٠٠/٩٩

البيان / السنوات	عددالسكان(١) بالمليون نسمه	المساحة بالمليون فدان(٢)		متوسط نصيب الفرد من المساحة بالفدان	
		الزراعية	المحصولية	الزراعية	المحصولية
١٩٩٧/٧٦	٣٨,٨٠٠	٥,٥	١١,١	٠,١٤	٠,٢٩
١٩٨١/٨٠	٤٢,١٢٣	٥,٧٤٥	١١,١٣١	٠,١٤	٠,٢٦
١٩٨٧/٨٦	٤٩,٨٩٧	٥,٨٢٧	١١,١٣٧	٠,١٢	٠,٢٣
١٩٩١/٩٠	٥٥,٥٧١	٧,٦٢٨	١٢,٣٠٥	٠,١٣	٠,٢٢
١٩٩٦/٩٥	٦٠,٦٠٣	٧,٧٠٠	١٣,٨١٣	٠,١٣	٠,٢٣
١٩٩٩/٩٨	٦١,٧٦٢	٧,٧٦١	١٣,٨٥٩	٠,١٢٦	٠,٢٢٤
٢٠٠٠/٩٩	٦٢,٩٩٧	٧,٨٤٨	١٣,٩٣٩	٠,١٢٥	٠,٢٢١

المصدر :

جمعت وحسبت من بيانات :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد مختلفة

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ،الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (٢) تطور الرقعة المحصولية فى مصر مقسمة على العروات المختلفة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٠/٩٩

بالألف فدان

العروات السنوات	العروة الشتوية	العروة الصيفية	العروة النيلية	الجنابن / النخيل	جملة المساحة المحصولية
١٩٩٦/٩٥	٦٣٧٩	٥٧٢٢	٦٩٨	١٠١٤	١٣٨١٤
١٩٩٧/٩٦	٥٩٦٠	٦٠٠٩	٦٩٣	١٠٤٨	١٣٧١٠
١٩٩٨/٩٧	٦٢٠٦	٥٩٥٢	٦١٩	١٠٥٣	١٣٨٢٩
١٩٩٩/٩٨	٦٣٢٤	٥٧٩٩	٦٥٧	١٠٦١	١٣٨٥٩
٢٠٠٠/٩٩	٦٣٦٦	٥٨٦٨	٥٩٨	١١٠٦	١٣٩٣٩
الجملة	٣١٢٣٥	٢٩٣٥٠	٣٢٦٥	٥٢٨٢	٦٩١٥١
المتوسط	٦٢٤٧	٥٨٧٠	٦٥٧	١٠٥٦	١٣٨٣٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشؤن الاقتصادية، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

تطور الانتاجية المحصولية لأهم المحاصيل الزراعية فى مصر:

تـــبذل الدولة ممثلة فى وزارة الزراعة الجهود المتواصلة من أجل زيادة الانتاجـــية الفدانـــية وذلـــك عـــن طريق استنباط الأصناف الجديدة واجراء المعـــاملات الزراعـــية الملائمـــة كمقاومـــة الآفات ومعدلات التسميد المثلى وغـــيرها، وقـــد أدى ذلـــك أن تصدرت مصر المراكز الأولى بين العالم فى متوسط الانتاجية الفدانية لبعض المحاصيل الزراعية .

ويشـــير الجـــدول رقم (٤) أن مصر أحتلت المرتبة الأولى فى الانتاجية الفدانـــية لمحاصـــيل العـــدس ، الأرز الصيفى، الذرة الرفيعة، قصب السكر، السمســـم، بـــنحو ٤,٥٤ أردب ، ٣,٤٢ طـــن، ١٥,٢ أردب ، ٤٧,١٥ طن، ٤,١٦ طن على الترتيب فى متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٩ وبزيادة قدرها ٣,٨٩ %، ٥,٢١%، ٠,٩٣%، ٥,٦٢%، ٠,٩٧% عن الانتاجية الفدانية للمحاصيل المشار اليها فى متوسط الفترة ٩٢-١٩٩٥.

أمـــا باقى المحاصيل وبصفة خاصة القمح والذرة الشامية والشعير وهم مـــن محاصـــيل الحـــبوب الرئيسية فى مصر والبصل والبطاطس وهما من محاصـــيل الخضـــر الهامة فما زال هناك تباينا واضحا بين متوسط الانتاجية الفدانـــية فـــى مصر والمتوسط العالمى – ومن ذلك نستنتج أنه لابد من بذل المزيد من الجهد من خلال برامج التوسع الرأسى فى القطاع الزراعى لتوفير الاحتـــياجات الغذائـــية خاصـــة فـــى ظل الزيادة السكانية المضطردة ، هذا بالاضـــافة الى محاولة المحافظة على الأسواق التصديرية المصرية ومحاولة فتح أسواق جديدة.

جدول رقم (٤) تطور الانتاجية المحصولية لأهم الحاصلات الزراعية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٥/٩٢ - ١٩٩٩/٩٦

البيان المحاصيل	الوحدة	٩٢-١٩٩٥	٩٦-١٩٩٩	معدل الزيادة %	ترتيب مصر
قمح	أردب	14.52	16.08	10.74	5
شعير	أردب	7.67	7.79	1.56	28
فول بلدى	أردب	6.4	6.9	7.81	3
عدس	أردب	4.37	4.54	3.89	1
بصل شتوى	طن	9.52	9.86	3.57	6
قطن	قنطار	6.07	6.12	0.82	9
أرز صيفى	طن	3.26	3.42	5.21	1
ذرة شامية	أردب	18.6	19.2	3.22	6
ذرة رفيعة	أردب	15.06	15.2	0.93	1
قصب سكر	طن	44.64	47.15	5.62	1
بطاطس	طن	8.36	8.85	5.86	17
سمسم	طن	4.12	4.16	0.97	1
فول صويا	طن	1.12	1.18	5.36	-

المصدر:جمعت وحسبت من بيانات:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

تطور الاكتفاء الذاتى من أهم المنتجات الزراعية:

كان الانتاج الزراعى المصرى حتى مطلع القرن العشرين يفى باحتياجات السكان ويفيض ، ثم استمر يفى بهذه الاحتياجات ولكن بدون فائض حتى منتصف القرن العشرين ، ومنذ السبعينات ونتيجة للزيادة المضطردة فى السكان بنسبة أعلى من الزيادة فى الانتاج الزراعى ، عجز هذا الانتاج عن مواجهة الطلب المتزايد- مما أدى الى حدوث عجز فى الكثير من السلع الزراعية وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى - الأمر الذى جعل مصر منذ أوائل الثمانينات وحتى الأن دولة مستوردة للعديد من السلع الزراعية وأهمها القمح ودقيقه، السكر، الحيوانات الحية، الألبان ومنتجاتها ، الزيوت النباتية ، الشاى، البن ، وتمثل قيمة هذه الواردات حوالى ٣٣% من اجمالى قيمة الواردات القومية ، بينما تمثل قيمة الواردت من القمح والسكر والزيوت النباتية واللحوم الحمراء والبيضاء حوالى ٨٠% من قيمة الواردات الزراعية، وفى نفس الوقت انخفضت الصادرات من بعض السلع الزراعية، ويشير الجدول رقم (٥) أنه أصبح هناك اكتفاء ذاتى فى كل من الذرة الشامية والأرز والدواجن وذلك بنحو ١٠٢,٢% ، ١٠٧,١%، ١٠٠%

على الترتيب، ويكاد أن يصل محصول الفول البلدى الى الاكتفاء الذاتى حيث بلغت نسبته نحو ٩٢% بينما وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى فىكل من اللحوم الحمراء والأسماك نحو ٨٠%، ٧٥% على الترتيب فى عام ١٩٩٨/٩٧.

جدول رقم (٥) تطور الاكتفاء الذاتى من أهم المنتجات الزراعية فى مصر خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٩/٩٨

(%)

السنوات / المنتجات الزراعية	٩٤/ ١٩٩٥	٩٥/ ١٩٩٦	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨	متوسط الفترة
القمح ودقيقه	51.4	41	41	44.5	44.47
الذرة الشامية	72.1	103.3	101.6	102.2	94.8
الأرز الأبيض	107	110.4	106.8	107.1	107.8
الفول البلدى	69.7	80.5	91.7	92	83.5
العدس	9.4	11	7.3	9.6	9.33
الزيوت النباتية والمسلى الصناعى	61.1	72.7	35.5	40	57.95
السكر	83.6	72	50.9	53	64.88
اللحوم الحمراء	85.7	79.4	79.2	80	81.08
الدواجن	99.5	100	100	100	100
الأسماك	73.2	71.3	74.2	75	73.42

المصدر:جمعت وحسبت من بيانات:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

تطور الصادرات الكلية والصادرات الزراعية المصرية:

تتطلب زيادة الصادرات المصرية بصفة عامة، والصادرات الزراعية بصفة خاصة، واستثمارات جديدة، وقد تم الاعتماد فى السنوات الأخيرة على استثمارات القطاع الخاص فى الزراعة وذلك لزيادة القدرة التصديرية فى مجال الزراعة، ويشير الجدول رقم (٦) أن قيمة الصادرات الزراعية فى بداية الثمانينات كانت تمثل نحو ٢٢,٢% من قيمة الصادرات الكلية، وفى عام ١٩٨٨/٨٧ بلغت قيمة الصادرات الزراعية نحو ٢٥,٥% من قيمة الصادرات الكلية، ثم أخذت نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات الكلية تنخفض بعد ذلك تدريجيا حتى بلغت نحو ٨,٥% فى عام ١٩٩٩/٩٨ – وهذا يدل على انخفاض القدرة التصديرية للصادرات الزراعية ولذلك فلابد من التركيز على السلع الزراعية التصديرية مثل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية.

دور الزراعة فى مواجهة العولمة:

نظرا لأهمية قطاع الزراعة فى مواجهة المتغيرات الدولية، فان الأمر يتطلب ضرورة احداث تغيرات فى الجوانب المتعلقة بالزراعة المصرية وتحديثها وزيادة قدرتها الانتاجية والتنافسية وهذا يتطلب الاسراع بمعدلات النمو فى القطاع الزراعى بما يتلائم مع الزيادة السكانية الكبيرة من ناحية والمتغيرات الدولية من ناحية أخرى.

جدول رقم (٦) تطور الصادرات الكلية والصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ – ١٩٩٩/٩٨ بالأسعار الحقيقية

١٠٠ = ١٩٨٨/٨٧

السنوات	الصادرات الكلية بالمليون جنيه	الصادرات الزراعية بالمليون جنيه	% الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية
١٩٨١/٨٠	٣٩٥٠	٨٧٨	٢٢,٢
١٩٨٢/٨١	٤١٩٠	٩٦١	٢٢,٩
١٩٨٣/٨٢	٣٧٠٣	٨٠٠	٢١,٦
١٩٨٤/٨٣	٣٥١٧	٧٩٤	٢٢,٥
١٩٨٥/٨٤	٣٠٩٧	٧٤٥	٢٤
١٩٨٦/٨٥	٣٣٧٦	٦٠١	١٧,٨
١٩٨٧/٨٦	٢٣٦١	٥٦٢	٢٣,٨
١٩٨٨/٨٧	٣٠٤٦	٧٧٦	٢٥,٥
١٩٨٩/٨٨	٣٤٤٣	٨٤٣	٢٤,٥
١٩٩٠/٨٩	٤٢٤٨	٨٥٤	٢٠,١
١٩٩١/٩٠	٤٣٧٣	٧٥٦	١٧,٣
١٩٩٢/٩١	٦٠٦٤	٦٧٩	١١,٢
١٩٩٣/٩٢	٤٣٨٤	٥٩٢	١٣,٥
١٩٩٤/٩٣	٢١٤٧	٥١٤	١٢,٤
١٩٩٥/٩٤	٤٣١٠	٦٩٨	١٠,٩
١٩٩٦/٩٥	٣٩٢٣	٣٤٩	٨,٩
١٩٩٧/٩٦	٣٧١١	٢٨٦	٧,٧
١٩٩٨/٩٧	٤٠٨٠	٣٤٧	٨,٥
١٩٩٩/٩٨	٤١٣٠	٣٥١	٨,٥

المصدر:

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية، بيانات غير منشورة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الصادرات، أعداد مختلفة.
- البنك المركزى المصرى، النشرة السنوية، أعداد مختلفة.

ولتنمية القطاع الزراعى فى مصر ورفع معدلاته فهناك محورين أساسيين يمكن التحرك من خلالهما، الأول: السياسات الزراعية المحلية وما تمثله من زيادة وتحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية المتاحة بالمجتمع ، ويتمثل المحور الثانى: فى السياسات التجارية الخارجية متمثلة فى تحسين هيكل التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية المصرية سواء الصادرات أو الواردات.

ولتحقيق هذا الهدف فلابد من اتباع الاجراءات التالية:

- ضرورة زيادة الانتاج الزراعى بمعدلات أكبر من المعدلات الحالية حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع ذات العجز والمحافظة على السلع التصديرية فى نفس الوقت، وهذا يتطلب زيادة الانتاجية الفدانية للمحاصيل الزراعية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة.
- تقديم حوافز للمزارعين لتشجيعهم على زيادة المساحات المنزرعة من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح ، بنجر السكر ، النباتات الطبية والعطرية وذلك فى الأراضى الجديدة.
- زيادة فاعلية أجهزة الارشاد الزراعى على مستوى المحافظات مع الاهتمام بالتعاونيات الزراعية.

أما من ناحية السياسة التجارية الخارجية فلابد من تنمية وزيادة الصادرات المصرية بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة وهذا الأمر يستلزم عدة اجراءات لابد من اتباعها نوجزها فيما يلى:

- العمل على فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الزراعية، وفى ضوء المتغيرات الدولية الحالية والعقبات التى تضعها الدول الأوروبية أمام

الصـــادرات الزراعية فهناك الأسواق العربية والآسيوية والأفريقية، بالاضافة الى أسواق أمريكا الجنوبية بشرط اجراء الدراسات اللازمة على هذه الأسواق لمعرفة أذواق ومتطلبات المستهلك هناك.

- الاهـــتمام بالمواصفات الفنية للسلع المصدرة والتى وضعتها التكتلات الاقتصـــادية للســـلع الـــتى يســـمح باستيرادها وبصفة خاصة السلع الزراعـــية، وهـــذا يســـتلزم تشـــجيع الزراعة العضوية الخالية من المبيدات والأسمدة الكيماوية.
- ضـــرورة الانـــتاج مـــن أجل التصدير وهذا يعنى أن يكون الهدف الرئيسى للانتاج القومى هو التصدير والعمل على تشجيع المستثمرين بالأراضى الجديدة على هذا الاتجاه.

مصادر البيانات:

١. الجهازالمركـزى للتعبـئة العامـة والاحصـاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

٢- الجهازالمركـزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الصادرات، أعداد مختلفة.

٣- البنك المركزى المصرى، النشرة السنوية، أعداد مختلفة.

٤- جـلال المـلاح (دكـتور)، الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامـية، المؤتمـر السـادس للاقتصـاديين الزراعييـن، الزراعة المصرية فى عالم متغير، ٢٩-٣٠ يوليو ١٩٩٨.

٥- صلاح على صالح فضل الله (دكتور) ، كفاءة أداء القطاع الزراعى المصـرى بيـن الحاضر والمستقبل، المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعييـن، الـزراعة المصـرية فى عالم متغير، ٢٩-٣٠ يوليو ١٩٩٨.

٦- وزارة الـزراعة واستصـلاح الأراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، الادارة المركـزية للاقتصـاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

٧- وزارة الاقتصـاد والتجارة الخارجية، نقطة التجارة الدولية، بيانات غير منشورة.